Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil Consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

18 و 19 أبريل 2009

18 et 19 Avril 2009

الأحداث المغربية

عائلة بلقاسم وزان ترفض خلاصات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

استنكرت عائلة بلقاسم وزان استمرار المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في رفضه التحاور معها بشأن تطورات قضية والدهم، وذلك بعد مرور 36 سنة على اعتقال المختطف مجهول المصير بلقاسم.

وأكدت العائلة في بيان لها عن رفض ما ذهبت إليه «نتائج تحريات» هيئة الإنصاف والمصالحة وتحديد قبر افتراضي للمختفي مجهول المصير، وكذا ضرورة اللجوء إلى تحاليل الحمض النووي للتأكد من هوية الرفات المنسوب إليه والتي أخذت لإنجاز هذه التحاليل، لكنه بعد مرور 1056 يوما من ذلك لم يتم التبليغ بالنتائج المتوصل إليها ولم يكشف عنها رسميا، وهو ما اعتبرته فشلا في التأكد من حقيقة هوية الرفات المنسوب إلى بلقاسم وزان.

يشار إلى أن بلقاسم وزان اختطف من مكان عمله بإحدى نقط حراسة الحدود قرب مدينة فكيك وهو يؤدي واجبه في حماية حدود الوطن والدفاع عن وحدته الترابية ولفقت له تهمة برأته منها العدالة في حكمها عدد 1748/ 8754 ع ع الصادر عن المحكمة العسكرية بتاريخ 1973/8/30، إلا أنه وعوض أن يطلق سراحه تعرض للإختطاف من داخل السجن المركزي بالقنيطرة لتنقطع أخباره ويظل مصيره مجهولا لمدة ربع قرن، إلى أن فوجئت أسرته بإدراج اسمه ضمن لائحة المتوفين بالمعتقلات السرية في البيان الذي أصدره المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بتاريخ 1998/10/13 وهو ما فندته العائلة بالحجج والأدلة الدامغة، بينما عجز المجلس عن تسليم رفاته أو الكشف عن مكان دفنه.

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد تمكنت من اكتشاف أو تدقيق أو تحديد هوية 89 شخصا توفوا رهن الاحتجاز ووقفت على أماكن دفنهم بكل من «تازمامارت وأكدز وقلعة مكونة وتاكونيت»، كما اكتشفت وحددت هوية 11 شخصا توفوا على إثر مواجهات مسلحة ووقفت على أماكن دفنهم، وانتهت إلى أن 325 من الأشخاص، المدرجة أسماء بعضهم في عداد مجهولي المصير، قد توفوا على إثر الأحداث الاجتماعية الواقعة سنوات 1965 و1981 و1984. تحريات الهيئة مكنت أيضا من تحديد وفاة 173 شخصا رهن الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1999 في بعض مراكز الاعتقال (دار بريشة، ودار المقري ودرب مولاي الشريف وتافندلت والكوربيس)، وإن كانت لم تتمكن من تحديد أماكن الدفن.

■ أ. ل

Revue des Archives de l'Homme

le Journal HEBDOMADAIRE
Du 18 au 24/04/09

Droits de l'homme Le CCDH se fait un ennemi

Mohamed Tarik Hammoudi, fils du héros de la Résistance Mohamed El Assafi, déplore l'attitude du CCDH envers son père. «*Ma mère a déposé un dossier à l'Instance équité et réconciliation (IER) en 2004, afin que les injustices faites à mon père soient reconnues. On nous a fait attendre en indiquant que le dossier était en cours de traitement. Dernièrement, le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) nous a dit que le dossier avait été déposé en dehors des délais impartis*», explique Mohamed Tarik Hammoudi au *Journal Hebdomadaire*. «*Je ne demande pas d'argent mais simplement le respect de la mémoire de mon père. L'attitude du CCDH est humiliante*», regrette le fils. El Assafi a été condamné à mort en 1954 par les autorités françaises avant d'être relaxé à l'Indépendance. L'homme est l'un des fondateurs de l'Armée de libération. Caïd à Foum Lahcen de 1956 à 1961, son appartenance à l'UNFP de Ben Barka lui vaudra un passage à Dar Mokri où il passe 47 jours. Atteint de plusieurs maladies, il décède à l'âge de 60 ans en 1981.

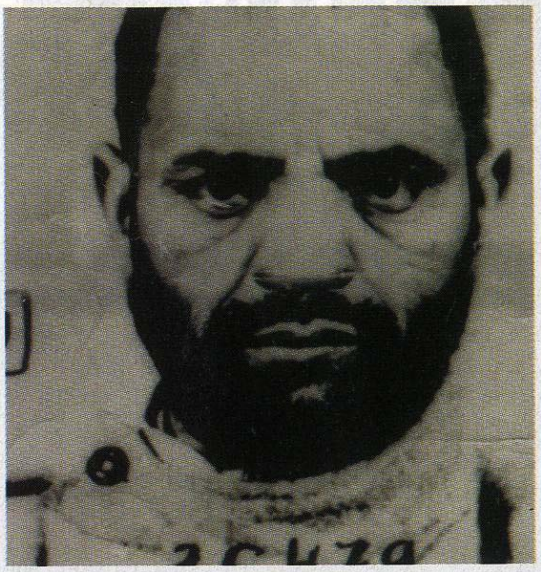

DR

Mohamed El Assafi lors de son incarcération en 1954.

الشروق
Du 17 au 24/04/09

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمركز السينمائي المغربي يفتحان «أماكننا المنوعة»

عرف الفيلم المغربي الوثائقي " أماكننا المنوعة " انتشارا على الصعيد العالمي حيث نجح في كل الأمكنة ونزع منها الاعتراف المباشر بقوته الفنية والتاريخية وأصبح مطلوبا على الشاشات السينمائية. فقد نجحت مخرجته ليلى الكيلاني من تاريخ للحدث من داخل التجربة السياسية المغربية معلنة بذكاء على ضرورة فتح تلك الأمكنة لإعطاء للحرية معناها الحقيقي في التحول الديمقراطي.

فهل استجاب المغرب لهذه الدعوة التي تعد جزء من مطالب الجمعيات الحقوقية والمنصوص عليها في أدبيات " الإنصاف والمصالحة "؟

يمكن اعتبار فيلم " أماكننا المنوعة " قاطرة سينمائية حقيقية، فهو الفيلم المغربي الوثائقي الوحيد الذي حصل على دعم من المركز السينمائي المغربي كسابقة إيجابية منذ إنشاء هذا الدعم لفتح " الأبواب " أمام أفلام أخرى في مستواه. وهو الفيلم الذي سبق له أيضا أن حصل على دعم معنوي من هيئة الإنصاف والمصالحة والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

هذه التجربة المشتركة الفاعلة بين مؤسستين مغربيتين رسميتين في فيلم السينمائي (المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمركز السينمائي المغربي) ستشجعهما على المضي قدما لتكرارها بفعل القانون من خلال تأطير هذا التعاون للاستثمار فيه، وهو ما تجسد بينهما يوم فاتح أبريل بتوقيع اتفاق مشترك يحدد إطار العمل بأفق أوسع لترجمة " مسلسل المصالحة وقراءة التاريخ وبناء الذاكرة للنهوض بالمشروع المجتمعي التنموي والديمقراطي الحداثي عبر تملك قيم ثقافة حقوق الإنسان " كما جاء في نص الاتفاق بالاعتماد على فنون السينما خاصة الوثائقية منها نظرا لهيمنة الصورة في الثقافة المعاصرة.

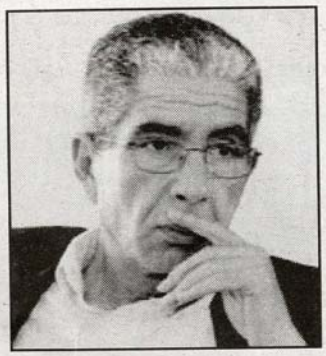

هذا المشروع/الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ، منذ توقيعه في فاتح أبريل 2009، يمتد العمل به أربع سنوات قابلة للتجديد ومتضمنا مجموعة من المواد التي تلزم الطرفين.

يلتزم المركز السينمائي ب:

- اعتماد قيم ومبادئ حقوق الإنسان كأحد المعايير لانتقاء الأفلام المرشحة للاستفادة من صندوق دعم الإنتاج.
- دعم الأفلام الوثائقية والقصيرة المتعلقة بحقوق الإنسان وبالتاريخ الراهن للمغرب وبالذاكرة المتعلقة بماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان
- إدراج الأفلام الوثائقية المتعلقة بالمحاور المذكورة ضمن الأعمال المرشحة للاستفادة من صندوق دعم الإنتاج.
- دعم الملتقى المتوسطي حول سينما حقوق الإنسان المنظم من طرف المجلس.
- تحسيس المبدعين في المجال السينمائي للمساهمة في النهوض بثقافة حقوق الإنسان
- وضع الأرشيف السينمائي للمركز رهن إشارة الباحثين والمبدعين والعمل بتنسيق مع المجلس على تمكينهم من الاطلاع على الأرشيف واستعماله وفق شروط يحددها الطرفان

أما المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان فيتعهد ب:

- تنظيم دورات تكوينية لفائدة أطر المركز السينمائي المغربي في مجال حقوق الإنسان.
- توفير الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان الضرورية لأطر المركز من أجل مزاولة مهامهم.
- تشجيع الأفلام التي يدعمها المركز وتدخل في إطار محاور تدخل المجلس أو تشكيل موضوع هذه الاتفاقية

ولهذا الغرض سيتم إحداث لجنة مشتركة يرأسها كل من رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان السيد أحمد حرزني والمدير العام للمركز السينمائي المغربي السيد نور الدين الصايل لتتبع أطوار العمل وأشكال تنفيذها وتقييمها والمصادقة على البرامج السنوية حيث من المقرر أن تجتمع مرتين في السنة على الأقل.

Revue de presse

18 et 19/04/09

Libération

Conseil consultatif des droits de l'Homme

Pour des archives démocratiques et modernes

La situation des archives au Maroc a été qualifiée « d'archaïque », voire de « catastrophique» par Abdelhay Mouden, membre du Conseil consultatif des droits de l'Homme. Intervenant lors de la Journée d'étude sur les archives, organisée par le CCDH sous le thème «Pour des archives nationales modernes», Abdelhay Mouden a indiqué que la modernisation et la démocratisation des archives marocaines, se trouvent confrontées à plusieurs défis, dont celui lié à l'absence de moyens matériels, techniques et humains nécessaires à cette modernisation.

AMINA SALHI

SUITE PAGE 2

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Libération

Conseil consultatif des droits de l'Homme

Pour des archives démocratiques et modernes

Suite de la première

Mais plus difficile encore, le défi lié à la résistance à la démocratisation des archives qui peut être perçue comme un danger menaçant la stabilité et la légitimité politique existante, ou encore, à cause de l'ignorance de l'importance des archives et son rôle dans la création des conditions du développement économique et la stabilité politique basée sur la connaissance, la liberté et le pluralisme. Les choses commencent aujourd'hui à changer, lentement certes, mais sûrement.

Gérées par des textes datant de 1926 et de 1954, une nouvelle ère a en effet commencé pour les archives marocaines avec le début du siècle. L'Instance Equité et réconciliation, relayée par le CCDH, ont contribué à « une large prise de conscience au niveau de la société et de l'Etat, sur l'importance des archives dans la préservation de la mémoire du pays et sur l'intérêt de l'approche pluraliste de l'Histoire et son rôle dans la réalisation de la Réconciliation ainsi que dans la consécration du pluralisme » a indiqué à ce propos Abdelhay Mouden.

Une dynamique qui s'est soldée par la publication de la loi 69/99 sur les archives, après plus de six ans de sommeil dans les tiroirs du secrétariat général du gouvernement, comme a tenu à le rappeler le Pr. Mohammed Idsaleh.

Cette loi qui a réussi à combler le vide juridique et réglementaire existant a d'abord permis de définir ce qu'est l'archive, réglementer la collecte et la préservation des archives et appelé à la création d'une institution publique baptisée « Archives du Maroc » dont la mission est la formation, la collecte, la gestion, le traitement et la préservation du patrimoine archivable. Une institution qui prendra en charge toutes les archives gérées actuellement par la bibliothèque nationale du Royaume.

Si cette loi constitue un premier pas vers la démocratisation des archives, elle n'aurait aucune utilité sans des textes d'application qui garantissent son application dans la réalité. Et c'est sur ce sujet que se sont penchés les participants à cette Journée d'étude au cours de laquelle ils ont amorcé la réflexion aux propositions de décrets d'application de ladite loi, mais également sur la vision stratégique de ce que devrait être « Archives du Maroc ».

AMINA SALHI

Revue

رسالة الأمة

تم عرضها في لقاء نظمه المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

مرويات نساء عشن سنوات الرصاص

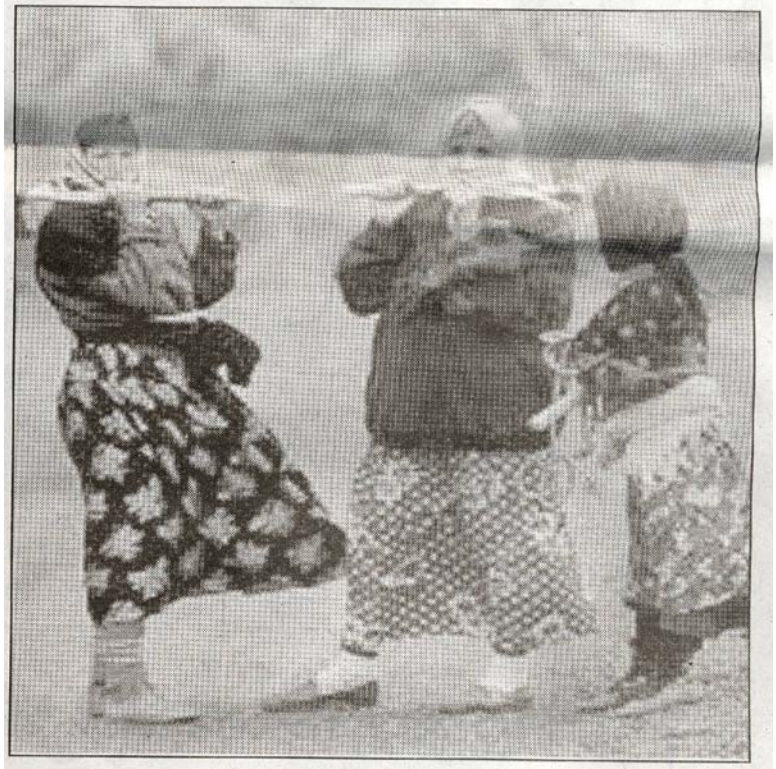

نظم المكتب الإداري الجهوي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان بوجدة بمدينة فكيك، لقاء خصص لقراءة حكايات نساء ضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي يتضمنها كتاب "نساء كسرن جدار الصمت.. مرويات نساء سنوات الرصاص"، الذي أصدره المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بشراكة مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

وذكرت لطيفة بوعزة المسؤولة عن المكتب الإداري الجهوي للمجلس، في افتتاح هذا اللقاء، الذي حضره عدد من الحقوقيين، وممثلي الجمعيات المدنية، وعائلات الضحايا، أن هذه التظاهرة تندرج في إطار برنامج جبر الضرر، الذي يشمل أيضا وضع برامج تنموية، وتحسين عيش السكان وحفظ الذاكرة.

وأضافت بوعزة أن هذا البرنامج يدخل في سياق تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في شقها المتعلق بتعزيز المصالحة وحفظ الذاكرة، حتى لا يتكرر ما وقع في هذه المرحلة التي عاشها المغرب، مشيرة إلى أن المغرب دخل في مسلسل المصالحة لطي صفحة الماضي، وبناء مغرب تتعزز فيه دولة الحق والقانون والمواطنة الكاملة.

وأبرزت بوعزة أن كتاب "نساء كسرن جدار الصمت .. مرويات نساء سنوات الرصاص"، يحتوي على شهادات رمزية لخمس نساء عانين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، التي حصلت في مرحلة معينة من تاريخ المغرب القريب، معتبرة أن أهمية هذه الشهادات تكمن في كشف أهمية الدور الذي لعبته المرأة، وطبيعة المعاناة التي تعرضت لها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

من جهتها، أوضحت السعدية السلايلي، التي قدمت خلاصات قراءتها للكتاب، أن هذه القراءة لا تعدو أن تكون قراءة فنية، باعتبارها كاتبة روائية، مبرزة أهمية المضامين التي شملتها الشهادات النسائية، التي تحملها صفحات هذا الكتاب.

وأضافت السلايلي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنها اكتشفت من خلال قراءتها للكتاب حجم المعاناة وعمق المأساة التي تعرضت لها النساء خلال الفترة، التي تعنى بها هذه الشهادات، مشيرة إلى أن هذه المعاناة كانت تتمثل أحيانا في اعتداءات عليهن بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ويعد كتاب "نساء كسرن جدار الصمت .. مرويات نساء سنوات الرصاص" مساهمة من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في التعريف بالعنف السياسي الموجه ضد المرأة، ويضم حكايات نساء ليس لهن القدرة على الكتابة، ولكنهن يتوفرن على شجاعة نادرة لحكي سيرهن الذاتية.

وحسب مسؤولي المجلس، فإن نشر هذه المرويات، التي تسرد سيرة حياة خمس نساء تعرضن لجميع أنواع التهميش والعزلة، باعتبارهن قريبات لرجال اعتقلوا أو اختفوا بسبب انتماءاتهم السياسية، ليس الغاية منه إيقاظ المواجع، وإنما من أجل خلق فهم أفضل لمعاناة ظل الكثيرون لا يعرفونها أو يصنفون صاحباتها بالضحية غير المباشرة

Revue de ... de l'Homme

القلم

في لقاء تواصلي للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مع ضحايا معتقل «تاكونيت»

تجسيد المقاربة والفلسفة الخاصة بجبر الضرر الذي أوصت به هيئة الإنصاف والمصالحة

الرباط :عادل تشيكيطو

□ أبرز السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في لقاء جمعه بضحايا وعائلات ضحايا معتقل تاكونيت أخيرا، أن اللقاء يندرج في إطار سلسلة اللقاءات التي ينظمها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منذ سنتين مع ضحايا الانتهاكات الجسيمة في لحقوق الانسان والتي استهدفت المواطنين المغاربة خلال سنوات الرصاص. وأكد حرزني في اللقاء الذي احتضنته قاعة مقر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أن هذا الأخير يعد فرصة لتوضيح المقاربة والفلسفة العامة لتنفيذ التوصية الخاصة و المذكورة في التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة في مجالات عدة، منها تلك الخاصة بجبر الأضرار الفردية،بما في ذلك الحالة الخاصة بضحايا " تاكونيت".

وأوضح أن تفعيل هذه التوصيات، التي تعتبر آخر التوصيات المتعلقة بالتعويضات في إطار جبر الأضرار الفردية، تم طبقا للمعايير والمقاييس العامة المعتمدة من طرف هيئة الإنصاف والمصالحة، وذلك إعمالا لمبدأي العدل والإنصاف. و وأكد على أن الإطار العام الذي اندرج فيه تفعيل هذه التوصية

Revue de Presse du Conseil

العلم

تطلب مجهودا خاصا في الاجتهاد والتدقيق والتفسير والقياس، مشيرا إلى أنه تم تكييف حالة ضحايا معتقل "تاكونيت"، من حيث المعاناة والآلام ومكان الاحتجاز ومدته، مع الحالات التي تدخل ضمن الاختصاص الموضوعي للهيئة بالتركيز على مسؤولية الدولة فيما تعرضوا له من أضرار. وأشار رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الانسان أن تفعيل تنفيذ التوصية الخاصة بمعتقلي "تاكونيت"، سيساهم بما لا شك فيه في رفع المعاناة عن هؤلاء الضحايا، وخاصة في الجانب المتعلق بالتغطية الصحية، الذي يعتبر أحد الأشكال المستدامة لجبر الضرر الفردي، والذي سيستفيد منه الضحايا طبقا لمقتضيات عمل الاتفاقية المتعلقة بها. كما أن مسألة الإدماج الاجتماعي الموصى بها في المقررات التحكيمية جعلت المجلس يدرج أسماء الضحايا ضمن قوائمها وتنفيذها بتعاون مع الحكومة وأطراف أخرى لتأمين تفعيل تلك التوصيات التي تهم هذا الشكل الآخر من التوصيات.

وخلال هذا اللقاء تم توزيع تعويضات على الحاضرين من ضحايا معتقل تاكونيت وبلغ مجموع ملفاتهم التي توصلت بها الهيئة ، والمعالجة في هذا الإطار،77 ملفا، في حين بلغ عدد المستفيدين من المبالغ المحولة لبريد المغرب26 مستفيدا، فيما ينتظر إتمام وثائق ملفات الباقين.

ويذكر أن التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة، كان قد حصر عدد ضحايا "تاكونيت" في 512 شخصا اعتقلوا بالدار البيضاء. ويعتبر معتقل تاكونيت من بين أكثر المعتقلات التي طبعت تاريخ البلاد بالسواد حيث احتضن هذا الأخير أبشع أساليب المهانة والانحطاط . و تقع منطقة تاكونيت قرب مدينة زاكورة بإقليم ورزازات جهة سوس ماسة درعة وهي من المناطق الشاسعة بالمغرب حيث يبلغ عدد سكانها 4597.

وتوجد على ضفة واد درعة وتضم من القصور والقبائل قصر ولاد عمر والغلاض وبني سمكين وبني سكوكن... وتاكونيت باعتبارها المركز الرئيسي للسكان. وقد ارتبط اسم هذه المنطقة بالمعتقل الرهيب الذي ضم العديد من المعتقلين ضحايا الاختطاف القسري سنة 1791 و 2791 وما تلتها من أحداث أخرى تؤرخ لعمليات الاختطاف إلى المجهول.

وما زالت منطقة تاكونيت تنعكس عليها سلبيات المعتقل وتعاني الإقصاء والتهميش لدرجة أن الماء الصالح للشرب لم تجده الساكنة كما أغلب النساء الحوامل بالمنطقة يلدن في منازلهن وإذا قدر وحصل لإحداهن نزيف فإن الموت لا محالة يكون هو مصيها المحتوم . ويعتبر سكان المنطقة المعتقل وصمة عار على جبين المنطقة وإهانة لها وللمغاربة بصفة عامة ويطالبون بجبر الضرر الجماعي من طرف المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان لما لاقوه من عذابات نفسية وتهميش ومضايقات.

MarocHebdo
Du 18 au 23/04/09

● INDEMNISATION DES VICTIMES DES ANNÉES DE PLOMB

Une page tournée définitivement

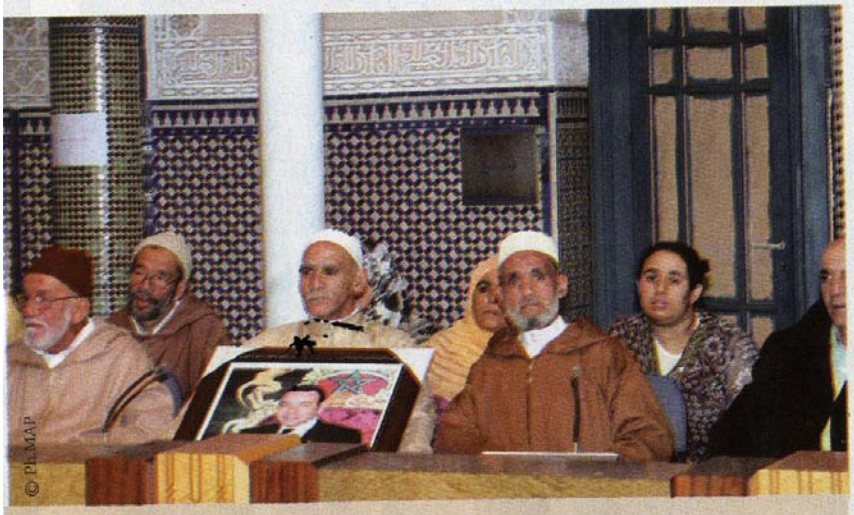

Des victimes de Tagounit au siège du CCDH.

Le dernier groupe de 215 victimes des "Années de Plomb "(1960-1999) a perçu une indemnisation de 40 millions de dirhams, a annoncé, le 14 avril 2009, Ahmed Herzenni, le président du Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH).

Les bénéficiaires, des lycéens, des employés, des sans domicile fixe, avaient été arrêtés en 1971 dans divers quartiers de Casablanca pour, vraisemblablement, assurer une meilleure sécurité dans cette ville qui devait accueillir une conférence des pays musulmans.

Ces personnes avaient été transférées à Tagounit dans un centre de détention où elles ont été incarcérées jusqu'en avril 1974, date de leur libération. Sept d'entre elles sont mortes en détention. Même si les victimes n'étaient pas des politiques, le CCDH les a intégrées dans les indemnisations, car elles ont passé une longue période en détention dans des conditions très difficiles.

Revue de Pres

Libération

Droits de l'Homme

La Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales de l'Université Cadi Ayyad Marrakech, le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et l'Organisation marocaine des droits de l'Homme (OMDH) organisent les 24 et 25 avril à Marrakech un colloque national sur "La moralisation de la vie publique au Maroc: droit et application".

Revue de Pr